كلمة ونص

ميشيل خياط

التأمين الصحي للمتقاعدين.. أن تصل متأخراً...!!

كلما اشتدت الأزمة المعيشية، برزت بحدة، المسألة الصحية في حياة المتقاعدين، وهم شريحة كبرى في سورية، وتقترب من عدد العاملين في الدولة والقطاع العام، علماً أن متقاعدي التأمينات الاجتماعية هم مزيج ممن عملوا في القطاعين العام والخاص.

وكان وزير المالية قد تحدث لوسائل الإعلام السورية في بداية العام الحالي، عن مشروع «بوليصة» تأمين للمتقاعدين تغطي احتياجاتهم الصحية بنسبة ١٠٠بالمئة ، لقاء ٨٠٠٠ ليرة سورية سنوياً، وستدعم وزارة المالية المشروع بنسبة ٩٠ بالمئة.

وكان مدير عام هيئة الإشراف على التأمين في سورية، قد كرر الكلام ذاته في حديث صحفي في شهر شباط الماضي.

وفي الحق، فإن الشريحة الأشد معاناة بعد العاطلين عن العمل، من الغلاء الفاحش وضعف الأجور، هي شريحة المتقاعدين. وتتركز صعابهم المعيشية بحدة على الموضوع الصحي، نظرا لكثرة أمراضهم وإصابة أغلبهم بأمراض مزمنة.

وتتفاقم المشكلة مع الرفع المستمر لأسعار الأدوية، وأجور العلاج الطبي، وافتقار المراكز الصحية المجانية للأدوية، وتعطل العديد من الأجهزة الطبية التشخيصية في المشافي العامة، في أغلب الأحيان، علماً أن فارق الأجر بينها وبين أجهزة القطاع الخاص المماثلة لها، كبير جداً.

ما من شك أن مشروع التأمين على المتقاعدين جريء جداً ومتميز، ولعله مستقى من الظروف السورية المعيشية الصعبة جداً، وغير القابلة للمقارنة. إن تميز المشروع السوري الراهن يكمن في أنه يشمل جميع المتقاعدين على قاعدة أن «الحمل على الجماعة خفيف».

وسيشكل في حال اعتماده وصدوره كقانون، إلغاء شبه تام لمعاناة مليون أسرة سورية على الأقل، أو تقليصاً لمعاناتها مع الأعباء المعيشية، في وقت يجري فيه السعي إلى مساعدة العاملين بأجر «نسبياً» من خلال الحوافز والتعويضات والمكافآت والمهمات والزيادة الدورية للرواتب والأجور.

يعادل هذا التأمين الصحي للمتقاعدين في أهميته، المنح وزيادات الرواتب ويتفوق عليها، وهو وثيق الصلة بالبقاء أولاً والحياة من دون ألم ثانياً.

ولعل أهميته تلك تجعل التأخر في تطبيقه، مؤذياً ومحزناً، إذ يزداد عدد الراحلين إلى الأبدية وعدد المتألمين والمتحسرين والمتعبين.

وعليه، لا ينفع أبداً أن نردد، أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً.

إن التأخير في إنجاز بعض الحلول، هو أسوأ من الوصول إليها متأخرين، لأنها ـــ أحياناً ـــ لن تكون مطلوبة وستتعامل مع اللاشيء أو العدم..!

ثمة فيما نشجع عليه الكثير من سمات سورية الجميلة والخاصة بها، وعلى الرغم من وجود تمويل ذاتي ضخم، فإن قصة الموارد ستطرح على الطاولة، مثلما يحدث مع التفكير بتحسين الأوضاع المعيشية، وإذ نأخذ الظروف الموضوعية للإنتاج بعين النظر، وهو أهم الموارد، فإن بعض الحلول الإدارية يمكنها إسعافنا على هذا الصعيد، مثل الاستفادة من مئات الأصول التي تملكها الدولة وقال عنها وزير المالية في بداية العام الجاري، إنها معطلة وإنها لو استثمرت لوفرت آلاف مليارات الليرات السورية، ونرى استثمارها في إنعاش قطاعنا العام الصناعي وإعادة تشغيل الكثير من مصانعه المهمة جداً، بالطاقة القصوى.

وهذا مجرد مثال وغيض من فيض، فلا تتأخروا.

أن تصل متأخرا أسوأ من ألا تصل أبداً في كثير من الأحيان.

إعلانات مشبوهة عبر «الفيسبوك» لاستدراج سيدات

قاضي الجريمة المعلوماتية بدمشق لـ«الوطن»: السجن خمس سنوات لجرم الاحتيال المعلوماتي وغرامة مالية تصل إلى ٥ ملايين

مرام جعفر

ظهرت مؤخراً بشكل كثيف لا جديد إعلانات عمل «مشبوهة» عبر صفحات «السوشيال ميديا» بلا رقيب أو حسيب تستدرج فئات عمرية شابة أغلبها من النساء للعمل مقابل مبالغ مالية أو حتى «ترغيب» بفرص عمل وهمية قد تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها! مستغلين حاجة الناس في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة حيث تتلهف تلك الفئات الشابة للبحث عبر الشبكة عن فرص عمل دون وعي ودون التأكد من مصداقيتها وسهولة الوصول إلى تلك المواقع فهي متاحة للجميع ودون تكلفة تذكر.

ولا تنحصر عروض العمل عبر الانترنت بـ«فرص داخل القطر» بل منها بكثرة ما يقدّم عملاً بالخارج أو حتى قد يكون العمل ذاته عبر مواقع الكترونية متخصصة بمجالات مختلفة «عروض أزياء – عروض إباحية – فن – صحافة.. إلخ» مقابل مبالغ مالية معينة.

وحسب رصد أجرته «الوطن» لبعض الإعلانات كانت معظمها تخص مكاتب في «الغمامة – المزة– شارع بغداد – العاصمة العراقية بغداد – ومؤخراً فرص عمل في دبي – فيّز سفر إلى دول عربية وأوروبية».

شابة عشرينية لم تتل فرصتها أسرّت إلى «الوطن» بعض ما حصل معها خلال الخوض في تجربة الحصول على العمل عبر صفحات «الفيسبوك» بالقول: تقدمت لشاغر وظيفي «سكرتيرة» عبر صفحة فيس بوك بمراسلة صاحبة الشاغر على الماسنجر الخاص وقبل البدء بالحديث عن مهاراتي والشهادات والدورات المتبعة اختصرت بالقول: ابعتيلي تسجيل صوتي أحكي لي فيه عن عمرك ووين ساكنة.

بالفعل أرسلت تسجيلاً يتضمن معلومات السكن والعمر والشهادة، على الفور طلبت مني أن أتأهب للحديث مع «المعلم» كما وصفته وطلبت مني «أن أؤدي الطاعة له بقولها شو ما قلك بتقلبلو أمرك معلم وأنا تحت أمرك معلم»! فخطر لي سؤال تكتة بعد أن ذهلت من طبيعة العمل الذي سوف أقوم به وهو لأي حدا بكون تحت أمره؟ أجابت: لأي حدا هو يطلبه وإياك يعصب منك المعلم هو هيك بحب!

هنا تشكك الشابة بنوعية العمل الذي اعتبرته ينتقص من كرامتها ويسيء إليها فهي ليست جارية.

في حادثة أخرى علمت بها «الوطن» مجموعة أشخاص صمموا موقعاً مشابهاً لإحدى المواقع الإلكترونية المشهورة والمعروفة يتداول صور المشاهير والإعلانات المصورة «استدرجت شابات لإرسال صور خاصة لهن مقابل أجر مالي لكن تبيّن لاحقاً أن الصفحة مزورة».

أيضاً حادثة أخرى كانت ضحيتها امرأة شابة حيث استدرجتها صفحة تنتحل اسم صفحة عروض أزياء معروفة حيث استغلت صوراً لها «بوضعيات وملابس جريئة» ومنها صور «عري» بعد أن تواصلت معها سيدة لكسب المصداقية ولاحقا تم ابتزازها مقابل مبالغ مالية.

الرقابة على منصات الفضاء المفتوح

لحد الآن لا يوجد منظومة لضبط آلية عمل الإعلانات عبر الانترنت في سورية؛ فبالنسبة للمؤسسة العربية للإعلان التي قد يخطر في بال أي شخص أن لها صلة أو دوراً في ضبط أو تنسيق الإنترنت فهي ليست مسؤولة نهائياً وليس لها أي دور في هذا الشأن حسبما أكد مدير المؤسسة أيمن الأخرس لـ«الوطن».

وبالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توضّح مديرة مرصد سوق العمل رولا الأغبر أنها تعنى فقط بإعلانات العمل عبر برنامج تمكين الشباب وصفحة سوق العمل المعتمدة لدى الوزارة والتي تقدم فرص عمل مضمونة من القطاع الخاص على حد قولها.

أما فيما يتعلق بالرقابة القانونية على هذه النشاطات فهي رغم انتشارها بكثرة إلا أن الاستعانة بالقانون لحل المشاكل الناتجة عنها قليلة جداً.

قاضي الجريمة المعلوماتية في دائرة التحقيق الخامس بدمشق زمن بديع عبد الله بيّن لـ « الوطن» أن القضايا المتعلقة بإعلانات العمل المزيفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لم تتجاوز نسبة ١٠ بالمئة من بين القضايا الواردة إلى الدائرة والمتعلقة منها بالاحتيال عبر الشبكة وعددها ٥٠ قضية فقط منذ بداية العام حتى تاريخه أغلبها عن استغلال حاجة الناس للسفر والحصول على «الفيز» مقابل مبالغ مالية طائلة.

وحول العقوبة القانونية أوضح القاضي عبد الله أن القانون يتعامل بخصوصية كل حالة حيث يجب التمييز بين جدية الإعلان المطروح من خلال الشبكة أي ما يتعلق بـ«الترخيص – حقيقة وجود فرصة عمل»، وبين إن كان الموقع أو الإعلان يستقطب الناس بهدف الاحتيال مثل (عروض مزيفة مقابل مبالغ مالية أو صور بوضعيات خاصة) أي هل فعلاً كان للشبكة دور حاسم بفعل الخداع؟

في الحالة الأولى بيّن عبد الله أنه «في حال تعرض سيدة خلال إجراء مقابلة عمل لتحرش لفظي أو جسدي فإن الجرم يندرج تحت قانون العقوبات العام لأن الواقعة الجرمية حصلت بعد الإعلان عبر الفيس» حيث تطبق عليها المادة ٥٠٥ من القانون التي تنص أنه في حال وقع فعل مناف للحياء فإن العقوبة هي الحبس لمدة ستة ونصف الستة إن حصلت ملامسة، وفي حال الدعوة إلى فعل مناف للحياء تطبق المادة ٥٠٦ التي تقضي بعقوبة الحبس التكديري أو غرامة مالية.

أما في الحالة الثانية فيقول القاضي عبد الله: عندما يكون الهدف من الإعلانات هو الاحتيال على الناس كالمثال المتعلق «بخداع سيدات للعمل عارضات أزياء وإرسال صور خاصة» فنحن أمام قضايا احتيال عبر الشبكة أي جرم «احتيال معلوماتي» وتندرج ضمن الجرائم ذات الوصف الجنائي وفقاً لقانون الجريمة المعلوماتية رقم ٢٠ لعام ٢٠٢٢. ويعاقب عليها بالسجن من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات وغرامة مالية من ٣ ملايين حتى ٥ ملايين ليرة.

ويضيف موضحاً: إنه في حالة استغلال الصور بعد الحصول عليها قد ينطبق على هذه الواقعة أكثر من جرم كـ«الاحتيال والتهويل أو الابتزاز» وهنا يعاقب القانون وفقاً للمادة ٢٦ بالحبس من سنتين إلى ٣ سنوات وغرامة مالية من ٣ ملايين إلى ٤ ملايين سواء من هدد بالنشر أو نشر الصور ولو حصل عليها برضا صاحبها.

الوعي والتعامل مع إعلانات «السوشيال ميديا»

ترى الدكتورة في علم النفس خيرية أحمد أن تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية الفيزيولوجية كـ«الأكل والشرب وحاجة الأمان المتمثلة بالاستقرار الوظيفي وبالتالي الإحساس بالتقدير والإنجاز» جميعها تجعل الأفراد يسعون إلى البحث عن فرصة عمل وخصوصاً فئة الشباب وفي السعي يتعرضون لمواقف عديدة البعض منها غامض وغير مفهوم يؤدي للاستغلال.

وتضيف: في ظل التطور التكنولوجي أصبح الاستغلال يأخذ منحى مختلفاً بعرض فرص العمل عبر صفحات التواصل الاجتماعي بعبارات إما مشوقة ولافتة للانتباه من دون الصدق فيها، وإما عبارات غير واضحة يشوبها استفسارات عديدة وبعيدة كل البعد عن معايير الإعلان عن الوظائف بشكلها المهني والمنطقي، كمان أن التواصل مع الجهة المعلنة عن الوظيفة للحصول عليها يتخلله نوعٌ من الاستغلال وعدم الاحترام.

وتنصح أحمد بأن التعامل مع هذه الإعلانات يتطلب الوعي بتحليل مضمون الإعلان لكل الشروط المذكورة ووضوحها ومعرفة الجهة الطالبة والنظر إلى الشخص الناشر الذي يعطي مؤشراً عن صدق الإعلان والمكان المنشور فيه، صفحة التواصل الاجتماعي لمن وما ماهيتها ومحتواها ومدى متابعتها. والحذر في أثناء التواصل والتدقيق في مضمون الكلمات والردود والصدق فيما تضمنه الإعلان وفي الحديث أثناء التواصل.. لافتة أنه يجب ألا نغفل وجود صفحات ومكاتب توظيف معروفة ومعترف بها يمكن التعامل معها والوثوق بها في الحصول على فرصة عمل.

وتؤكد أنه لابد من الانتباه والوعي لما يقرأ ويشاهد لتجنب استغلال الحاجة التي أصبحت في هذه الظروف ملحة.

> لا منظومة لضبط إعلانات العمل عبر الشبكة في سورية

خطة المنطقة الصحية لفحص ٦٨٦ بسرطان الثدي و٢٢٠ بالرحم و٣٤٦ بالبروستات

لاستيعاب الإقبال المتزايد على التقصي عن السرطان.. تجهيز مركز خاص بمشفى سلمية الوطني

حماة- محمد أحمد خبازي

رأى مواطنون في منطقة سلمية، من مراجعي مشفى الشهيد اللواء قيس أحمد حبيب الوطني في المدينة والمراكز الصحية والعيادات المتنقلة، أن الحملة الوطنية للتقصي عن السرطان، بادرة طيبة مهمة جداً، وتستحق الجهات التي تقيمها كل شكر وتقدير، على الخدمات المميزة التي تقدمها، وعلى التسهيلات في نقل المراجعين والمراجعات من قراهم للمراكز وبالعكس مجاناً وعبر وسائل نقل من الصحة والمحافظة.

وبيّن المواطنون أن العاملين في المراكز الصحية يتصلون بهم لتحديد موعد مراجعتهم للعيادات المتنقلة لإجراء التحاليل والفحص الطبي المقرر، بعد تأمين وسائل النقل اللازمة لهم. وأوضحوا أن الفحوصات التي تجرى لهم تطمئنهم على صحتهم، وتشعرهم باهتمام الجهات المعنية بالحملة لأحوالهم الصحية. ولفتوا إلى أن كل الخدمات تقدم لهم مجاناً، ولا تكلفهم شيئاً أبداً.

وبيّنت مراجعات للمشفى الوطني بسلمية، أن الكوادر الطبية والتمريضية المدربة، يبذلون كل جهد لإنجاز التحاليل والصور بالوقت المناسب، رغم العدد الكبير الذي يراجع المركز بالمشفى.

من جانبه، بيّن مدير الصحة بحماة أحمد جهاد عابورة لـ«الوطن» أن عدد المراجعين الذين استفادوا من خدمات الحملة في منطقة سلمية، بلغ خلال يومي الأربعاء والخميس الماضيين نحو ١٣١٩ مراجعاً ومراجعة، وعدد اللواتي استفدن من خدمة صور الماموغراف نحو ٤١٧ امرأة، ومن تحليل لطاخة عنق الرحم ٣٥١، على حين بلغ عدد المراجعين المستفيدين من خدمة تحليل البروستات نحو ٦٥٧ مراجعاً.

وأوضح عابورة أن الإقبال على الحملة يزداد يومياً نتيجة الدعاية والإعلان عنها، وتعاون وسائل الإعلام في تسليط الضوء عليها وعلى الخدمات المجانية التي تقدمها للمواطنين والمواطنات. ولفت إلى أن عدد المراجعين الإجمالي يوم الأربعاء الماضي نحو ٦٣٠ مراجعاً ومراجعة، وعدد صور الماموغراف نحو ١٩٧ وتحاليل لطاخات عنق الرحم ١٥١، والبروستات نحو ٣١١. بينما كان المجموع الكلي للمراجعين يوم الخميس ٦٨٩ وصور الماموغراف ٢٢٠ وتحاليل عنق الرحم ٢٠٠ والبروستات ٣٤٦.

من جهته، بيّن رئيس المنطقة الصحية في سلمية الدكتور رامي رزوق لـ«الوطن»، أنه نتيجة الإقبال المتزايد يومياً في المدينة، تم تجهيز مركز خاص للفحص في العيادات الخارجية بالمشفى الوطني.

وأوضح أنه تم تزويده بأحدث الأجهزة الطبية، يضم تصوير ماموغراف، إضافة إلى مخبر خاص لسحب الدم وتحليله مع تخصيص مكان لفحص لطاخة عنق الرحم، ووجود كادر طبي تطوعي متخصص بغية استكمال بيانات المواطنين الراغبين في إجراء فحوصات طبية.

ولفت رزوق إلى أن خطة المنطقة الصحية في سلمية تستهدف ١٨٧٠ رجلاً لفحص البروستات و٢٨٠٠ امرأة لفحص الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم. وأنه تم أيضاً تشكيل فريق جوال على منازل المواطنين، لإرشادهم صحياً وكيفية إجراء الفحص، بالتزامن مع فعاليات الحملة في المراكز الصحية والعيادات المتنقلة، لتحقيق الفائدة لأكبر عدد ممكن من المواطنين والمواطنات.

وأشار رزوق إلى أن كل الجهات المشاركة بالحملة تبذل كل ما بوسعها لتحقق الحملة أهدافها، وتقديم خدمات الكشف المبكر عن السرطان لجميع المواطنين المسجلين، وغيرهم ممن يتهافتون على المراكز الصحية والعيادات المتنقلة بريف المنطقة.